

## نظرية كانط في السلام الدائم: قراءة يورغن هابرماس

### ■ عبد الله السيد ولد أباه

ما انفكَّ الفيلسوف الألماني الكبير يورغن هابرماس في حوار متصل مع كانط في كتاباته المتتالية الغزيرة، بحيث يمكن القول: إنه يمكن تصنيفه بالنظر لفلسفته من حيث هي نمط من «الكانطية التواصلية».

لا يخفي هابرماس نفسه الدين الكانطي؛ بل انه يعدّه دليله المرجعي في مشروعه للصياغة الفلسفية للحدّثة من حيث هي «مشروع غير مكتمل»؛ ذلك أن كانط يعبّر عن العالم الحديث في بناء فكري، بحيث إن الخصائص الكبرى للعصر «تتّكس في مرآة فلسفة كانط»<sup>1</sup>.

منذ بداية مشروعه الفلسفي الذي دار حول مفهوم «المجال العمومي»، يبيّن هابرماس أن هذا المفهوم المحوري قد استقاه من كانط الذي وضع في نصه الشهير حول «التنوير»<sup>2</sup> «مبدأ العمومية»<sup>3</sup> Publicité.

1- J.Habermas: Critique de la Philosophie de la Modernité, Gallimard, 1988, p23.

2- Kant: Qu'est ce que les Lumières? (1784).

راجع الترجمة الفرنسية في: Kant: Vers la Paix Perpétuelle, que Signifie s'Orienter dans la Pensée, qu'est-ce que les Lumières? GF Flammarion 1991, pp43-51.

3- Habermas: l'Espace Public, Payot, 1978, p112.

صدر النص الألماني سنة 1962م.

■ باحث وأكاديمي من موريتانيا.



ولئن كان هابرماس يشترك مع كانط في طموحه النقدي وتجاوزه للميتافيزيقا؛ فإنه يختلف معه في مشروعه لنصب محكمة للعقل لتعيين «الاستخدام الشرعي للعقل»، مركزاً اهتمامه حول نقد «الاستخدام التاريخي والاجتماعي للعقل» في مواجهة تجاوزات «العقل الأداتي»، من خلال ائتلاف ثري بين النموذج الإبستمولوجي (الجانب التوضيحي النقدي في الفلسفة) والنظرية الاجتماعية النقدية.

ومن هنا يمكن القول: إن كانط يصاحب هابرماس في جبهتيه النقديتين: نظرياً في مواجهة التقليد الميتافيزيقي، وعملياً في مواجهة أشكال التعصب الديني والسياسي، محافظاً على جوهر مشروعه التنويري الذي يراه لا يزال صالحاً وناجماً وقابلاً للتوجيه والتسديد ضد النزعات التفكيكية وما بعد الحداثية، التي تلغي في راديكالياتها كل إمكانات البرهنة والنقاش العمومي<sup>1</sup>.

في هذا السياق تدرج قراءة هابرماس لرسالة كانط «حول السلام الأبدي»<sup>2</sup> وهي من نصوصه الأخيرة (صدرت سنة 1795م) التي ذهب فيها إلى استكمال مشروعه النقدي بإعطائه صيغة «إنثروبولوجيا برغماتية» Anthropologie Pragmatique<sup>3</sup> موضوعها معرفة «ما يمكن ويجب على الإنسان أن يفعله بنفسه من حيث هو كائن يمارس نشاطه العملي بحرية»<sup>4</sup>. إنها الإطار العام للأسئلة الثلاثة التي لخص فيها كانط فلسفته النقدية (ماذا يمكنني أن أعرف؟ ماذا يجب عليّ أن افعل؟

1- من هذا المنطلق يقدم قراءته النقدية لأعمال هايدغر وفوكو ودريدا في: Le Discours Philosophique de la Modernité, (op.cit)

2- Kant: Vers la Paix Perpétuelle ...., GF Flammarion, 1991.

3- عنوان أحد كتبه الأخيرة: Kant: Anthropologie du Point de Vue Pragmatique Trad, Alain Renaut Garnier-Flammarion, 1993.

وقد ترجم فوكو النص نفسه إلى الفرنسية وقدم له بمقدمة مهمة رأى فيها الأنثروبولوجيا مدخل النظام المعرفي للحداثة، مما بنى عليه أطروحته الشهيرة في كتابه الكلمات والأشياء.

4- Ibid, p 41.

ما هو المسموح لي بأن أرجوه؟) من حيث كونها تتلخص في سؤال جوهرى واحد هو «ما هو الإنسان؟»<sup>1</sup>.

ليست الأنثروبولوجيا معرفة طبيعية أو تجريبية للإنسان، وإنما هي القنطرة الواصلة بين الجانب النظري في العقل (قوانين الطبيعة) وجانبه العملي (قوانين الحرية)، بتحويل سؤال الخير والفضيلة من دائرة الكونية الأخلاقية إلى دائرة الواقع المعيش المشترك وفق قابلية البشرية للتحسن والاكتمال، التي يقع التعبير التاريخي عنها في قالب قانون كوسموبوليتي يؤسس لمفهوم المواطنة الكونية والسلم الأهلي الدائم.

**لئن كان هابرماس يشترك مع كانط في طموحه النقدي وتجاوزه للميتافيزيقا؛ فإنه يختلف معه في مشروع نصب محكمة للعقل لتعيين «الاستخدام الشرعي للعقل»**

القانون - بحسب تعريف كانط - هو الفعل العادل «الذي يسمح بتعايش حرية كل فرد مع حرية الفرد الآخر بحسب قانون كلي، بحيث تسمح قاعدته المعيارية بهذا التعايش»<sup>2</sup>. ليس القانون بالمفهوم الكانطي صادراً عن الطبيعة أو الطبيعة الإنسانية (كما هو التصور الشائع في عصره لدى فلاسفة الحق الطبيعي)، كما أنه ليس مجرد قواعد تواضعية اعتباطية ما دامت قواعده قابلة للصياغة الكونية بحيث يعترف

بصلاحيتها الكلية للأفراد الأحرار المتساوون كمعايير عقلية لضبط تعايشهم المشترك. القانون من هذا المنظور يؤدي دور الدعامة الاجتماعية الحية للقيم الأخلاقية، بإخراج سؤال الواجب من الضمير الأخلاقي الذاتي إلى الفعل المدني السياسي. ومن هنا تأتي العلاقة العضوية بين الحالة الأخلاقية (فكرة العدالة مقابل الخير)، والحالة المدنية التي تعبر عنها الفكرة الجمهورية Republicanism التي ليست شكلاً من أشكال أنظمة الحكم؛ وإنما طريقة للحكم تقوم على شرعية القانون وتمايز السلطات. يند

Kant: La Logique Vrin, 1989, p 25.

-1

Kant: Métaphysique des Mœurs, Flammarion, 1994, t 2, p 17.

-2



أن هذا المثال القانوني يظل محدود الأثر والفاعلية إذا بقي في حدود الدولة، ومن هنا تظهر ضرورة تمديد حقوق الإنسان الجوهريّة (التي تدور حول قيمتي الحرية والمساواة) الى الدائرة الإنسانية الرحبة أي إلى عموم أفراد «العائلة الكبرى» بتصور قانون كوسمبوليتي يتجاوز مجرد النزعة الإنسانية الطوباوية.

وضح كانط مفهوم «القانون الكوسمبوليتي» في رسالته حول السلم الأبدي (1795م) بعد أن تخلّى عن المثال الطوباوي «لدولة الشعوب»، متبنياً فكرة ائتلاف الجمهوريات الديمقراطية والمجتمع المدني العالمي شرطاً للخروج من حالة الحرب المدمرة، وتحقيقاً للسلم الأبدي الشامل.

ولا شكّ أن رسالة كانط حول السلم الأبدي من أكثر كتاباته انتشاراً وتأثيراً، فهي كتابه الوحيد الذي أعيد نشره 12 مرة في حياته، كما أنه نُقش على قطاع واسع من لدن الفلاسفة المعاصرين له واللاحقين عليه (هيغل ونيتشة على الخصوص). ولئن كان هذا الكتاب يندرج في سياق «الأطروحة السلمية القانونية» التي اتضحت لدى مفكري الحق الطبيعي في القرن السابع عشر: «غروتوس»<sup>1</sup> و«بوفندورف»<sup>2</sup> و«لايبه سان بيار»<sup>3</sup>؛ فإنه يختلف - من حيث منظوره النقدي - عن هذا التيار الذي عدّه مثالياً طوباوياً، وإن اعتمد المقاربة القانونية.

ومن هنا اهتمام هابرماس برسالة كانط حول السلم الأبدي في سياق أعماله الأخيرة، التي تناول فيها المواضيع القانونية منذ بداية الثمانينات في إطار النقاش الثري الذي ولدته أطروحة الفيلسوف الأمريكي «جون رولز» حول العدالة<sup>4</sup>. وقد سلك هابرماس في هذا النقاش - الذي تمّ بين

- 1 Hugo Grotius: Le Droit de la Guerre et de la Paix, Puf, 2012.

- 2 Samuel Von Pufendorf: le Droit de la Nature et des Gens, Tome 2, Presses Universitaires de Caen, 2010.

- 3 Abbe De Saint-Pierre: Projet pour Rendre la Paix Perpétuelle en Europe, Fayard, 1987.

- 4 John Rawls: Theory of Justice, Harvard University Press, 1971.

عالجنا النظرية ونقد هابرماس لها في: السيد ولد أباه: الدين والسياسة والأخلاق، دار جداول، بيروت، 2014، ص 241 - 260.

الليبراليين والمجموعاتيين، وتدار حول علاقة الخير بدلالاته الجوهرية والعدل بمفهومه الإجرائي - مسلكاً مختلفاً عن الاتجاهين معاً، ذهب فيه إلى خيار الجمع بين معيارية العدل ومعيارية الخير في إطار بلورته لمقولة «العقل الإجرائي» Procedural Reason الذي هو مجال الفعل التواصلي النقاشي الذي يتخلى عن الطموح الميتافيزيقي للوصول إلى ماهية الأخلاق والقانون عن طريق العقل الذاتي التأملي، بحيث تصبح القيمة المعيارية متوقفة على التوافق البرهاني الحر في عملية تداولية مفتوحة، أطلق عليها «إتيقا النقاش»<sup>1</sup>.

لا شك أن رسالة كانط حول السلم الأبدي من أكثر كتاباته انتشاراً وتأثيراً، فهي كتابه الوحيد الذي أعيد نشره 12 مرة في حياته، كما أنه نُقش على قطاع واسع من لدن الفلاسفة المعاصرين له واللاحقين عليه

في هذا الأفق يستعيد هابرماس الأطروحة الكانطية حول القانون من حيث هو نقطة التأليف بين الطبيعة والحرية، بين الفلسفة النظرية والعملية، أو - بلغة هابرماس - بين «الوقائع والمعايير»، بين الاستقلالية الفردية والاستقلالية الجماعية، بين حقوق الإنسان والسيادة الشعبية، وبين الأخلاق العقلية والقانون الوضعي<sup>2</sup>.

وكما اهتم هابرماس بفلسفة كانط في القانون، اهتم بنظريته في الدين التي ضمنها كتابه «الدين في حدود مجرد العقل»<sup>3</sup> من منظور كونها توفر له حسب إقراره «وجهة نظر تسمح بالتساؤل كيف يمكن امتلاك التراث الدلالي للتقاليد الدينية من دون محو المسافة التي تفصل عالم الإيمان عن عالم المعرفة»<sup>4</sup>.

1- J.Habermas: De l'Ethique de la Discussion, Cerf, 1992 (pp111-199).

J.Habermas: Morale et Communication, Cerf, 1991 (pp63-130).

2- يقر كانط بوضوح بتأثره الواضح بفلسفة كانط في المجال القانوني

J. Habermas: Droit et Démocratie, Gallimard, 1997, p9.

3- كانط: الدين في حدود مجرد العقل، ترجمة فتحي المسكيني، دار جداول، بيروت، 2012.

4- Habermas: Entre Naturalisme et Religion: lesdésfis de la Démocratie, Gallimard, 2008, p14.



في الاتجاه نفسه إذاً نلمس اهتمام كانط برسالة «السلام العالمي» التي خصص لها كتاباً صغير الحجم بمناسبة مرور قرنين على هذه «الفكرة الكانطية»<sup>1</sup>.

ينطلق هابرماس في عرضه لنظرية كانط من كون صاحب مشروع «السلام الأبدى» قد يضاف في هذه الرسالة بُعداً ثالثاً لنظرية القانون، هو قانون المواطنة العالمية الذي يضاف إلى قانون الدولة وقانون الشعوب. ويترتب على هذه الصياغة الجديدة للمنظور القانوني تأكيد الترابط العضوي بين دولة القانون الديمقراطية القائمة على حقوق الإنسان، وقيام نمط من الحالة القانونية النازمة للعلاقات الدولية وصولاً إلى هدف بناء حالة قانونية شاملة توحد الشعوب وتحول دون الحروب.<sup>2</sup>

وإذا كان هابرماس ينطلق من الفكرة ذاتها؛ أي تداخل النموذج الديمقراطي الداخلي وفكرة المواطنة الدستورية الكونية التي هي شكل التنظيم الديمقراطي للمجتمع داخل التشكيلة ما بعد القومية<sup>3</sup>؛ فإنه - في قراءته لرسالة السلم العالمي - يطرق الإشكالات الراهنة التي تطرحها فكرة كانط بسبر الفوارق الفكرية والزمنية الفاصلة بين اللحظة الكانطية والوضع الراهن للبشرية. ومن هنا السؤالان الأساسيان اللذان يشغلان هابرماس وهما: كيف يمكن النظر للفكرة الكانطية في ضوء التحولات التاريخية التي حدثت في القرنين الماضيين؟ وكيف يمكن إعادة صياغة المشروع الكانطي بحسب الوضع الحالي للعالم؟<sup>4</sup>.

للإجابة على هذين السؤالين المحوريين يبسط هابرماس أطروحة كانط في محدداتها الثلاثة: غاية الفكرة التي هي السلام الأبدى، ووصف المشكل القائم الذي هو الصيغة القانونية لفيدرالية بين الشعوب، والحل التاريخي الفلسفي للمشكل الذي هو تحقيق فكرة الدولة الكوسموبوليتية.

1- J. Habermas: La Paix Perpétuelle: le Bicentenaire d'une Idée Kantienne, Cerf, 1996.

2- Ibid, p 7.

3- J. Habermas: Apres l'État - Nation: Une Nouvelle Constellation Politique, Fayard, 2000, p 83.

4- J.Habermas: La Paix Perpétuelle, p 10.

بيّن هابرماس - من خلال تناول مفهوم الحرب لدى كانط - أن هذا المفهوم ظل محدوداً بالنسبة له بتجربة النزاعات المحدودة بين دول وأحلاف من دون أن يفكر في أنماط راهنة من المواجهات مثل الحروب العالمية والحروب الأهلية وحروب الإرهاب الحالية، حروب التطهير والإبادة الجماعية. لم يكن كانط ليذكر كيف حوّلت التقنيات العسكرية الحرب إلى ساحة وُغى كونية، وكيف قضت على معيار التمييز بين الجيوش المحاربة والمدنيين العزل.

**ينطلق هابرماس في عرضه  
لنظرية كانط من كون  
صاحب مشروع «السلام  
الأبدي» قد أضاف في هذه  
الرسالة بُعداً ثالثاً لنظرية  
القانون، هو قانون المواطنة  
العالمية الذي يضاف إلى  
قانون الدولة وقانون الشعوب**

في حالة الحروب المحدودة، تنحصر معايير القانون الدولي في ضبط طريقة فعل الحرب وفعل السلم. الحرب من هذا المنظور ليست في ذاتها ممنوعة أو موضوع تجريم قانوني، فالمعيار القانوني يتعلّق بالممارسات المتبعة خلال الحرب لا بحق الشروع في الحرب. وما يجدر التنبه إليه هنا هو أن المقاربة المعاصرة في تحريم الحرب العدوانية ومعاقبها مرتبطة بطبيعة النزاعات المعاصرة بما واكبها من تدمير واسع

وتجاوزات مرعبة، كما هي نتيجة منطقية للتوسع الذي طرأ في مفهوم السلم، فبالنسبة لكانط لا توجد «حرب إجرامية في ذاتها»<sup>1</sup>.

وكما أن الفارق بين نموذجي الحرب المحدودة والحروب الجديدة يفضي إلى تبين خطوط الفصل بين الأطر القانونية للحرب (ما بين أطروحة كانط والعصر الراهن)، فإن مفهوم السلم الدائم يطرح إشكالات مماثلة في علاقته بفكرة الدولة الكوسموبولتية. ان ما يبيّنه هابرماس هنا هو تحديد الاطار الكوسموبولتية من حيث تميزه عن القانون الدولي الكلاسيكي الذي ينظم العلاقات بين كيانات سيادية وفق محض مبدأ الإلزام من دون أن تترتب عليه آثار قانونية بالمفهوم العقلاني المدني، ولذلك فإن القانون الدولي يظل محكوماً باعتبار «حالة الطبيعة».

Ibid, p 15-16.



القانون الكوسموبوليتي يختلف عن القانون الدولي الكلاسيكي بكونه يضع حدًا لحالة الطبيعة (على غرار الحالة المدنية المتولدة عن العقد الاجتماعي على مستوى الدولة)، مما ينتج عنه ضرورة التفكير في شكل «دولة الشعوب الكونية» التي عدل عنها كانط في رسالته باعتبارها طوبى مثالية، فلم يحسم الإشكال الذي يطرحه التوفيق بين واقعية الخيار الائتلافي بين الدول المستقلة الذي لا يخرج عن نطاق القانون الدولي (الحلف المانع سلباً للحرب) وخيار «ائتلاف الشعوب» الذي يأخذ شكل الرابطة التعاقدية الدائمة التي لا يمكن أن تتمتع بفاعلية عملية من دون أن تأخذ سمة الدولة المتمتعة بالسلطة الإلزامية.

وكما بيّن هابرماس فإن كانط كان واقعياً في تحفظه على مشروع «الرابطة الدستورية للشعوب»، باعتبار أن الدولة الديمقراطية كانت استثناء في عصره، فالنموذج الكلاسيكي للدولة لا يعرف التمييز الواضح بين السياسة الداخلية والخارجية، ومن ثم فإن معيار سيادة الدولة يتحدّد بحسب قدرتها على فرض الأمن والنظام في حدودها الداخلية في مواجهة الدول الأخرى، ولذا فإنه أمام هذا المأزق راهن على «الغايات الكوسموبوليتية» للتاريخ (النية الخفية للطبيعة) في ضمان التوفيق بين السياسة والأخلاق<sup>1</sup>.

في هذا السياق يتوقف هابرماس عند أطروحة كانط الشهيرة حول النوازع الثلاثة لقيام ائتلاف الشعوب الضامن للسلم العالمي الدائم (الطابع المدني للجمهوريات، والقوة الدافعة اجتماعياً، التي تنجم عن حركية التجارة الدولية، ووظيفة المجال العمومي السياسي)، فقد رأى أن مجرى الأحداث في القرنين الماضيين قد فندها؛ نتيجة لعوامل عديدة من بينها الطابع التحشيدي للنزعات الوطنية الحديثة الذي قد يؤدي لأفطع أشكال العنف، وميل الأنظمة الديمقراطية لفرض نماذجها بالقوة، والصراعات الاجتماعية المصاحبة للتوسع الرأسمالي، وعولمة التجارة

Ibid, p26.



الدولية التي أخرجت العنف من نطاق تحكم الدولة، وهيمنة وسائل الاتصال والوقائع الافتراضية على المجال العمومي مما قضى على تلقائية وشفافية النقاش العمومي، وجعل التداول العقلاني الحر عاجزاً عن سد منافذ العنف والاقصاء.

ينتج عن هذا النقد أن فكرة الحالة الكوسموبوليتية وإن كانت مشروعاً لا يزال قائماً وضرورياً فإنها «لا بد أن تراجع صياغتها» بمراعاة أطرها التصورية المستجدة<sup>1</sup>. وكما هو معروف عادت الفكرة الكانطية بقوة بعد اشتعال الحربين العالميتين المدمرتين اللتين شهدهما النصف الأول من القرن العشرين، فكانت هي خلفية التنظيمات الدولية التي قامت في العصر الحاضر؛ مثل رابطة الأمم، وهيئة الأمم المتحدة..

**إن معيار سيادة الدولة  
يتحدّد بحسب قدرتها  
على فرض الأمن والنظام  
في حدودها الداخلية في  
مواجهة الدول الأخرى**

يستأنف هابرماس مشروع كانط في السلم الأبدى بإعادة صياغته في تصوره ومفاهيمه الأساسية في محاور ثلاثة هي: السيادة الخارجية للدول وتحول العلاقات الدولية، والسيادة الداخلية للدول وما يتصل بها من آثار معيارية في مستوى سياسة القوة بدلالاتها

الكلاسيكية، والهيكلية التراتبية الجديدة للمجتمع العالمي وما يرتبط بها من مخاطر كونية تتطلب مفهوماً جديداً للسلم العالمي.

فبخصوص المحور الأول المتعلق بالسيادة الخارجية للدول، يرى هابرماس أن تصور كانط لتحالف الشعوب الدائم ضمن إطار سيادة الدول لا يستقيم تصوراً، ولذا لا بد من إعطائه البُعد المؤسسي الملزم على حساب سيادة الدول على الأقل في حد أدنى هو فرض احترام القانون. ما يعنيه هابرماس هنا هو الجمع بين الطابع الخارجي للعلاقات الدولية (الروابط التعاقدية بين الدول ككيانات تتمتع بالسيادة) والطابع الداخلي بين أعضاء

Ibid, p48.

-1



الائتلاف الدولي القائم على ضوابط دستورية مشتركة تسوغ في بعض الظروف تجاوز مبدأ السيادة الخارجية في حالات العدوان والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، وهو الاتجاه الذي لا يزال في مراحله الأولى<sup>1</sup>.

وبخصوص المحور الثاني المتعلق بالسيادة الداخلية للدول، يبيّن هابرماس أن كانط تصور الاتحاد الكوسموبوليتي في شكل فيدرالية من الدول، وليس في صيغة فيدرالية كوسموبوليتية، في الوقت الذي أرجع كل حالة قانونية إلى الحقوق الأصلية للإنسان خارج أي تحديدات سيادية للدولة، مما أوقعه في تناقض واضح بين مبدأ الحرية الفردية وفكرة إخضاع الذاتية الفردية لسيادة الدولة. في هذا السياق يستشهد هابرماس بكارل شميت مبرزاً أن مفتاح القانون الكوسموبوليتي هو كونه يخاطب الأفراد من حيث انتمائهم لرابطة كونية مشتركة بين عناصر حرة ومتساوية فيما وراء تحديدات القانون الدولي (المواطنة المزدوجة بين العالم والدولة)، ويترتب على هذا البعد الكوسموبوليتي نتائج قانونية عينية؛ مثل المسؤولية الجنائية التي يعاقب عليها أفراد في جرائم انتهاكها لصالح الدولة<sup>2</sup>. يقف هنا هابرماس عند التحولات الأخيرة التي طرأت في مجال محاكم حقوق الإنسان الدولية والتشريعات الجديدة في هذا الباب.

أما بخصوص المحور الثالث المتعلق بالهيكل الجديدة للمجتمع العالمي التي تراجع فيها مبدأ السيادة من حيث القوة المعيارية، بحيث يمكن القول: إن العالم يعيش «وضعاً انتقالياً» بين القانون الدولي والقانون الكوسموبوليتي. فإذا كان كانط قد تخيّل ائتلاف الدول الحرة في شكل تجمع عدد متزايد من الدول حول محور طلائعي من الدول المسالمة، فإن النظام الدولي تشكل في الواقع من كل بلدان العالم بصرف النظر عن طبيعة مسلكها السياسي في الحكم، مما أفرز «مجتمعاً عالمياً» وحدته

1- يشير هابرماس إلى بعض بنود وثيقة الأمم المتحدة التي تشرع القوة لمواجهة العدوان، وإلى بعض المؤسسات الحقوقية الدولية التي تشكلت بعد نهاية الحرب الباردة.

La Paix Perpétuelle, p52-55.

Ibid, p58.

-2

السوق المعولمة وتقنيات الاتصال؛ لكن ضمن هيكلية تراتبية تعمق الفوارق التنموية بين بلدان العالم؛ لكنها في الآن نفسه تفرض عليها التعاون في مواجهة مخاطر مشتركة<sup>1</sup>. من هذه المخاطر ما ينجم عن اختلالات البيئة والتفاوت الاقتصادي، وتجارة السلاح والمخدرات، والإرهاب، مما يسمح بالرهان على أن عولمة هذه المخاطر تكرر موضوعياً واقع «المجموعة غير الإرادية» المؤسسة على مخاوف وتهديدات جماعية.

ينهي هابرماس قراءته لمشروع كانط في السلم العالمي الأبدي الذي يتبناه في صياغته الجديدة بسجال فلسفي قوي مع نقاد المقاربة

يبين «كارل شميت» أن سياسة حقوق الإنسان تفضي إلى إشعال الحروب بذريعة العمل البوليسي الأمني الذي يستند لذرائع أخلاقية في تحويل الخصم إلى عدو فاقد لإنسانيته

الكوسموبوليتية التي لا خلاف في كونها تتأسس على مبدأ «الكونية الأخلاقية» الذي هو الفكرة الموجهة للمشروع الكانطي. ومع أن هذا النقد يرجع إلى هيغل، فإنه تركز في العصر الحالي في فكر الفيلسوف القانوني الألماني «كارل شميت» الذي اشتهر بنظريته للحرب المناقضة للأطروحة الكانطية<sup>2</sup> التي رأى فيها أن النزعة الإنسانية تقوم في «مغالطتها» على «خدعة» التصورات السلمية القانونية التي تطمح إلى شن «حروب عادلة» باسم القانون الكوسموبوليتي، من خلال آلية التدخل الشامل الذي يفضي إلى «التجريم الشامل» للحرب.

إن ما يريد أن يبيته «كارل شميت» هو أن سياسة حقوق الإنسان تفضي إلى إشعال الحروب بذريعة العمل البوليسي الأمني الذي يستند لذرائع أخلاقية في تحويل الخصم إلى عدو فاقد لإنسانيته.

للرد على أطروحة «شميت» يبين هابرماس أن مفهوم حقوق الإنسان ليس مفهوماً أخلاقياً من حيث مصدره وخلفيته، بل هو مفهوم قانوني من

Ibid, p66.

Carl Schmitt: Writings on War Polity, Press, 2011.

-1

-2



حيث كونه صيغة خاصة من صيغ التصور الحديث للحقوق الذاتية، فطابعها الأخلاقي الظاهر ليس ناتجاً عن مضامينها أو بنيتها بل عن «معنى صلاحيتها» الذي يتجاوز النظام القانوني للدول القومية الحديثة<sup>1</sup>.

مدونة حقوق الإنسان من هذا المنظور تستجيب للشروط العقلانية نفسها التي تتأسس عليها شرعية القوانين في مجتمع ديمقراطي، بيد أنها - من حيث هي معايير دستورية مؤسسة للنظام القانوني - تتمتع بميزات خصوصية، من بينها طابعها الكلي الذي يتعلق بالنوع الإنساني بدلالته الشاملة، فهي بذا وان كانت غير فاعلة إلا في إطار قانوني وطني فإن مجال صلاحيتها يتجاوز حقل المواطنة المحدودة، وبذا تلتبس بالمعايير الأخلاقية رغم اختلافها عنها. فإذا كانت المعايير الأخلاقية تتأسس على التزامات ذاتية تتعلق بالإرادة الحرة لأفراد يتمتعون بالاستقلالية؛ فإن الالتزامات القانونية تنبع - على عكس ذلك - من القيود الشرعية المضروبة على الحريات الذاتية<sup>2</sup>.

فبالرجوع إلى تعريف كانط للقانون بأنه دائرة التحكيم الكلية بين إرادات حرة متعددة، يتبين أن حقوق الإنسان تنتمي إلى الحقل القانوني، مثل غيرها من الحقوق الذاتية التي لها مضمون أخلاقي، وهذا الطابع القانوني هو الذي يمنحها السمة الإلزامية القهرية.

ومن هنا يمكن تنفيذ أطروحة كارل شميت حول الأثر المدمر لسياسة التدخل باسم حقوق الإنسان التي لا بد - بحسب شميت - أن تتحول إلى «صراع ضد الشر»، والحال أن القانون الدولي الكلاسيكي لا يزال من القوة بحيث يحول دون حصر الحروب في الإطار «المدني المتحضر». وما يجري راهناً ليس الاتجاه إلى تحويل أخلاقيات حقوق الإنسان إلى بديل عن القانون، وإنما اعتبارها في إطار النظام القانوني للدولة بحسب إجراءات قانونية مؤسسية كغيرها من الأفعال الإجرامية.

J. Habermas: La Paix Perpétuelle, p 86.

-1

Ibid, pp 89-90.

-2

وإذا كان كارل شميت يرفض التمييز بين الحرب العدوانية والحرب الدفاعية من منظور التصور المحايد أخلاقياً للحرب، الذي هو وحده الملائم لمبدأ سيادة الدولة، فإنه يريد أن يبرهن على أن عدم التفريق بين صنفى الحرب هو المسلك إلى الحد من الحروب، وهو شرط اتقاء الحرب الكلية المدمرة، وهو بهذا يستبدل خيار القضاء على الحرب من منطلق السلام الكوسموبوليتي بخيار أكثر واقعية، هو خيار الحرب المحدودة. إلا أن هابرماس يبيّن أن الأحداث الراهنة أثبتت أن الرجوع للقانون الكلاسيكي يعني إطلاق يد الدول في العنف المتوحش الذي ضاعفت التقنيات العسكرية من أثره التدميري، ولذا فقد يكون من الأنجع عملياً تعويضه بخيار العقوبة والتدخل الذي تضطلع به مجموعة منظمة من الشعوب<sup>1</sup>.

لا تهمنا في هذا الحيز امتدادات حوار هابرماس - شميت حول ماهية السياسة التي عرفها «كارل شميت» بأنها في جوهرها ممارسة صراعية تتشكل عبر ثنائية «الصديق والعدو»<sup>2</sup>، في الوقت الذي ذهب هابرماس في اتجاه المقاربة الإجرائية العقلانية للشرعية السياسية التي هي أيضاً من آثار التركة الكانطية.

Ibid, p 101.

Carl Schmitt: La Notion du Politique, Calmann Levy, 1972, p66.

-1

-2

